

النفائات الطبية بالجهة الشرقية نافوس يدق نض الصحة العمومية

هل تضرب الآراء بين المسؤولين دليل على وجود بعض التجاوزات البيئية ؟

كانت ولا زالت البيئة أحد أهم المحطات عالميا، ذات الشأن العالي و الأهمية الفائقة. فالعلاقة التي تربطنا بها علاقة تلازم لا ارتجاج فيها، فكلما سخرنا عطاءنا وحافظنا عليها، أنعمنا على أنفسنا بالصحة والسلامة. لذا ارتبنا اليوم أن نغير الوجهة، ونرفع الستار عن المخلفات الطبية كأحد أهم وأخطر المواضيع التي قد تهدد بينتنا وسلامتنا. فالمخلفات الطبية يمكن اعتبارها كل أداة أو مادة مستخدمة للتشخيص ومعالجة المرض داخل المرافق الطبية حصل وأن تلوثت بدم أو سائل من جسم المريض أو شخص عاد المستشفى لأغراض استشفائية بطريقة مباشرة، سواء كان المرض معديا أو غير معدي وأريد التخلص منها، تدخل في إطار النفائات الطبية. إن هذه الأخيرة، تشكل مصدرا مثيرا للقلق في صفوف المواطنين بصفة عامة والبيئة بصفة خاصة. لهذا الغرض سنحاول أن نسلط الضوء على هذا المشكل بالجهة الشرقية. وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع، سنعزز تحقيقنا بأفادات وشهادات من المراكز الاستشفائية والبلدية دون تهميش المجتمع المدني الذي يلعب دورا مهما في المحافظة على البيئة. وإذا كان التباين في الرأي قد يبعد وجهات النظر بين المتدخلين في معالجة النفائات الطبية فإنه وبلاشك يضع اليد على واحد من أخطر المواضيع حساسية بالنسبة للصحة العمومية.

كما لا يخفى على ساكنة الجهة الشرقية، بعد مستشفى الفارابي وجهة كل مواطني المنطقة الشرقية. خاصة ساكنة مدينة وجدة. لذا قررنا كفريق التحقيق أن نوجه نظرنا إليه ونركز عليه لدوره الرئيسي في العملية الاستشفائية، وكان بذلك أول وجهة نتصل بها.

السيدة مريم منير رئيسة مصلحة المحافظة على الصحة الاستشفائية بالمستشفى في صباح التاسع من فبراير من السنة الحالية 2009 أفادت في حوار معها بأن النفائات الطبية يتم عزلها وذلك حسب خطورتها، حيث تعزل حسب تصريحها كما هو متعارف عليه إلى نوعين :

- نفائات طبية لا تتطلب إجراءات خاصة مثل النفائات المنزلية والتي يتم وضعها في أكياس سوداء.
- نفائات طبية خطيرة تتطلب إجراءات خاصة، لما قد تسببه من خطر، وتضم في لاحتها إبر، محاقن، أعضاء بشرية، أكياس الدم، وكل ما يزال أو يستعمل أثناء عملية جراحية، حيث يتم وضع الإبر في علب خاصة محكمة الإغلاق، أما الأعضاء البشرية فيتم تكفيئها ودفنها بعد ترخيص بلدي بذلك وأما الفيج فيمر بعملية الغسل بماء جافيل قبل أن يلقي بالواد الحار وما تبقى فيوضع في أكياس حمراء ليتم بعد ذلك طحنها من طرف أطر خاصة، للتقليل من خطورتها وذلك باتخاذ جميع إجراءات الوقاية و الحيطه، وأضاف " تتم هذه العملية باستمرار وتسجل كمية النفائات الطبية المعالجة في سجلات خاصة توضع تحت تصرف رئيسة المصلحة".

تعتبر النفائات الطبية كل هذه المراحل لتصل في الأخير إلى المطرح العمومي بالمنطقة و المتواجد على بعد 7 كلم جنوب وجدة.

لكن التصريح لا يطابق الواقع دائما حيث عابن فريق التحقيق بجوار باب مطحنة المستشفى أكياسا حمراء غير مسدودة، محاطة بنفائات طبية أخرى ملقاة على الأرض إضافة إلى إبر. (إن فيماذا يفسر هذا الواقع؟
للإجابة على هذا الاستفسار صرح أحد العاملين بمجال جمع النفائات بالمستشفى أن " المراقبة تتم باستمرار وأن كل ما هو خطير فهو يحرق".

أخذتنا الرحال في المحطة الثانية، إلى مصحة المغرب والتي أكد فيها الممرض "هشام" ما ذكرته رئيسة مصلحة المحافظة على الصحة الاستشفائية بالفارابي، وكذا الشراكة التي تربط المصحة بالمستشفى، والتي بمقتضاها يتم نقل المخلفات الطبية الخطيرة إلى الفارابي قصد معالجتها، ومرة أخرى عابن الفريق بأحد المرافق سلة مهملات بها ضمادات ملطخة بالدم، حفن، إضافة إلى نفائات عادية أخرى، و ذلك بدون توفر لا كيس أسود ولا أحمر. ولدى خروجنا أفاد أحد عاملي النظافة بالطرق قرب "مصحة المغرب" وجارتها "مصحة أمراض الكلى والتصفية الدموية الشرق" بشهادته حيث قال: "أثناء قيامي بعمل، أجد مجموعة من مختلف أصناف النفائات الطبية (إبر، أدوية...) أتكف بجمعها مع باقي النفائات بالعربة، حيث تعبر هذه الأخيرة طريقها لتصل إلى المطرح العمومي " غير أن هذا العامل فاجأنا بتصريحه الذي يقر فيه بأنه " لا يتم عزل هذه النفائات أو إحراقها".

وإذا كانت بعض الجهات قد أثرت التصريح لنا، فقد نعتر تحقيقنا، عند بعض المحطات كالمصحة الدموية لتصفية الكلى وجدة اسلي التي رفضت استقبالنا بحجج وأهية، تخفي الكثير من الغموض، شأنها في ذلك شأن المختبرات التي أوصدت الأبواب في وجهنا، والشركة المختصة بجمع النفائات وحتى الفاعلين الجمعيين في البيئة.

وأكد مستخدم في الهلال الأحمر المغربي بوجود عملية عزل النفايات ومعالجتها وكذا وضع الإبر في قارورات خاصة معقمة (ماء جافيل). غير أن الواقع يوضح العكس، حيث لاحظ فريق التحقيق أن بالقرب من مقر الهلال الأحمر بقايا نفايات طبية خطيرة (إبر، محاقن) في الهواء الطلق أمام عين المارة.

وواصلنا التحقيق لنصل إلى البلدية، حيث تمكنا من محادثة طبيب البلدية الدكتور العويصي والذي أفادنا قائلًا: "إن النفايات الطبية الخطيرة، يمنع إخراجها من المستشفى، وذلك طبعًا لما تشكله من خطورة على الوسط الخارجي، حيث يجب أن تتم أولاً معالجتها بالمشفى ثم تعقم وتطحن في آلات خاصة، غير أن هناك صنفاً آخر من النفايات، تعرف بالنفايات النووية المستعملة لعلاج السرطان والكشف بالأشعة والتي يتم جمعها في علب خاصة وإيداعها في مقر مختص بالرباط أو الدار البيضاء قصد معالجتها لاحقاً. أما بالنسبة للسوائل الطبية والتي تستعمل في المختبرات الطبية فهي تخضع لتعقيم ثم تلقى بالواد الحار. ولا يمكن أن ترمى مواد أخرى من غير السوائل في الواد الحار. وبخصوص الأدوية المنتهية الصلاحية فالبلدية تتكلف بحرقها بعد التوصل بها، وتتم عملية الحرق في حفر يمكن بعيد وتحت إشراف أطر مختصة لعدم وجود مكان مخصص لها". وصرح طبيب البلدية كذلك بأنه هناك بعض المراكز الطبية التي تلقي المخلفات الطبية الخطيرة دون معالجة!! إضافة إلى كل هذا، أكد على الشروط التي تضمن السلامة الحقة ولخصها كالآتي:

- يجب أن يتم النقل في شاحنات خاصة وغير مكشوفة .

- ضرورة إغلاق الأكياس الحمراء بإحكام .

كما شدد على أن النهاون في هذه الشروط قد يؤدي بحياة عاملي النظافة نظراً للأمراض الخطيرة التي قد تسبب فيه هذه المخلفات أهمها: مرض السيدا، التهاب الكبد، الكبد B و C . وكان المطرح العمومي آخر محطة تصل إليها المخلفات الطبية، حيث تردم وتغطي التراب، غير أن هذه العملية قد تبوء بالفشل، كما صرح طبيب البلدية، حيث أفاد: "إن هذه النفايات تنتج عنها مختلف الغازات والسوائل والتي قد تكون سامة" فيقول: "أن 1 غرام من السائل يمكن أن ينتج عنه 25 مليون جرثومة" زيادة على هذا "تسبب الروائح الكريهة مشكلاً للسكان إضافة إلى أن الحشرات والفئران والكلاب الضالة يمكن لها أن تؤثر على الإنسان وتنتقل له عدوى الداء الذي تسبب فيه النفايات". وتبقى الطبيعة هي الأكثر تأثراً بهذه النفايات وخاصة التربة والمياه الجوفية. ولتفادي هذا المشكل العويص والذي قد يتفاقم مع مرور الزمن ذكر طبيب البلدية أنه يجب أن تمر معالجة سائل هذه النفايات الطبية بعملية خاصة حيث توضع في قنوات وبعدها في صهاريج لكي لا تنفذ إلى الأرض.

وللإمام بكل جوانب الموضوع حاولنا تعزيز التحقيق بشهادة من جمعية حماية المستهلك، ونفى الدكتور حمداوي أن يكون للنفايات الطبية دخل في أمراض الأوبئة المنتشرة بالمنطقة، وصرح بأن الأغذية المصنعة والملوثة والمواد المسقية بالواد الحار هي التي تتسبب في ظهور الأمراض الخطيرة كالسرطان. وصرح إلى جانب ذلك أن النفايات الطبية وما قد تسببه من خطورة في نقل الأمراض تتعرض لتعقيم بواسطة هالوجينات وهي عبارة عن مضادات حيوية، أما الدم فيحرق، وأما المواد المستعملة في العمليات الجراحية والأعمال الطبية فيتم تعقيمها إما بالبخار أو بالهواء الجاف. وذكر أن هذه العمليات تطبق بنسبة تتراوح بين 70% أو 80% ليتراجع ويصرح بنسبة 100%. وأشاد بالدور الذي تلعبه مديرية التفقيش التابعة لوزارة الصحة والذي تقوم بالمراقبة موسمياً أو شهرياً.

أما مسؤول التواصل بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب الذي أجرينا حواراً معه أفاد بأنه: "عندما تتم عملية معالجة الماء يتم إيجاد مجموعة من النفايات الطبية كالأبر، المحاقن وغيرها من النفايات الطبية في مجاري الواد الحار، والتي يتم عزلها في المرحلة الأولى لعملية التنصيف". أسئلة كثيرة تتبادر إلى الذهن بمدينة وجدة والجهة الشرقية حيث يعد العديد من المزارعين إلى السقي بالمياه المستعملة ومياه الواد الحار غير المعالجة.

وأما المسؤول عن خلية صحة البيئة بمندوبية وزارة الصحة فقد أكد أن المراكز الصحية تقسم إلى قسمين:

- مستشفيات عمومية وهي التابعة لمندوبية وزارة الصحة.

- مستشفيات خاصة وهي غير خاضعة لسلطة مندوبية وزارة الصحة: مصحات، عيادات، هلال أحمر.

وأكد هذا الأخير، على أن المستشفيات التابعة للمندوبية تقوم بجميع الإجراءات لمعالجة النفايات الطبية، غير أنه نفى تواجد أفران بالمصحات وهو ما يفيد أن عملية الحرق لا تتم وتصبح النفايات الخطيرة في مرتبة النفايات العادية حيث تلقى معها، دون أي أضرار بخطورتها على البيئة. وأقر بأنه ليست هناك سلطة حقيقية للبلدية على المصحات، مما يجعل هذه الأخيرة لا تحترم دفتر التحملات. إضافة إلى كون الأعضاء البشرية تسلّم لأصحابها الذين يتحملون مسؤولية تكفينها ودفنها. كما صرح، بأنه لا يوجد أي نص قانوني يتم بموجبه مراقبة المصحات، وبالتالي لا تتم المراقبة على مستوى المصحات وغيرها، بينما تنحصر المراقبة من طرف تقنيين مختصين على المؤسسات التابعة لوزارة فقط.

وللمزيد في هذا التحقيق اتجهنا نحو مطرح النفايات الحديث العهد، والمتواجد على حدود مدينة وجدة 7 كلم في اتجاه الجنوب حيث اتصلنا في بادئ الأمر بالسيد 'الطبيب حمودي' المسؤول العام للنفايات الذي أكد أن النفايات الطبية

تصل اليهم عبر شاحنات violia دون أن تحرق أو توضع في فرن وهذا راجع للعطب الموجود في فرن مستشفى الفارابي. ثم يقوم عمال المطرح بدفنها لا باحراقها كما أكد لنا " أن الشاحنات الطبية تأتي مرة واحدة في الأسبوع أو مرتين معظمها ليلاً" وهذا ما فنذ التصريح الذي قدمته رئيسة مصلحة المحافظة على الصحة الاستشفائية بالفارابي. حيث أكدت: " إن النفايات يتم طحنها ثم تأخذ لمطرح النفايات" وقصد الإمام أكثر بهذا الموضوع استقبلنا السيد "الخير عبد القادر" مهندس جماعي، المسؤول عن المطرح العمومي لمدينة وجدة وكانت وجهة نظره: " إن هذه النفايات الطبية يوتي بها من عدة مؤسسات سواء الخاصة منها أو العامة، ونحن بدورنا نقوم بدفنها في مكان معزول لأننا لا نقوم بحرقها نظرا لكميات الغاز الوافرة التي تنتجها ونقوم بذلك باعتمادنا على الطريقة التالية". هذه الطريقة التي وصفها المهندس بكونه

غير مضررة إطلاقا بالتربة بصفة خاصة و بالبيئة بصفة عامة حيث صرح بما يلي: " في بادئ الأمر نضع طبقة سميكة من الصلصال الذي يتصف بكونه لا يسرب هذه المواد الخطيرة الموجودة في النفايات الطبية" وأكد هذا المسؤول أن هذا المطرح يتوفر على الشروط اللازمة التي تتوفر عليها المطارح الغربية والأوربية.

• لكن هل يكفي توفرنا على مطرح بالمعايير الدولية لدرء خطر النفايات الطبية؟
خصوصا وأن النفايات الطبية يتم دفنها وليس إحراقها لكن ومع ذلك لاحظنا بذات المطرح العمومي عدة نفايات طبية لم يتم دفنها مثل: زجاجات الماء الحيوي وحبل سري ملوث بالدم إضافة إلى الأشعة الطبية. وإن كانت آثار الجرافات التي قامت بعملية الدفن، لاتزال على حداثة عهدا التي قد ترتبط بزيارتنا المفاجئة... وكاننا بالمسولين اعتمدوا فكرة أن المهم إطفاء الحريق وليس المهم شكل الماء.

ويستمر السؤال العريض حول آثار النفايات الطبية على الصحة العمومية، ورغم تسرب البعض عن الإجابة، وإخفاء البعض الآخر للحقائق فإن الوقوف على واقع الأمر يؤكد بما لا يدع أي مجال للشك أن الخوف من الشمس لا يمنع الشروق وأن خطر النفايات الطبية حقيقة لا مفر من مواجهتها بدل سياسة الهروب إلى الأمام.

هذا اعداد تلاميذة الثانوية التأهيلية رجب النزازيم :

لمطي جواد

التازي سعيد

قماذ سهل

بيلودما تيماء

شنداد مريم

اروق فردوس

عشيرة خزان

محت إشراف الأستاذ

بنيسو محمد